

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية "IAS 10 "Events After the Reporting Period"

من خلال دراسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نجد مبدا استقلال الدورات، ما يدفعنا الى تطبيق مبدا اخر و هما مبدآن متلازمان و نقصد به ربط التكاليف و الايرادات بدورة حدوثها، لكن يحدث في بعض الاحيان ان تكون هناك احداث مرتبطة بالدورة لكن لا تظهر الا بعد اصدار القوائم المالية، و لكن تأثيرها يكون في الفترة التي تم فيها اعداد القوائم المالية، اين تجد المنشأة نفسها مجبرة على اجراء تعديلات طفيفة من اجل ضمان جودة إفصاحها، و هذا ما يشير اليه المعيار المحاسبي رقم 10 و الذي ينصح بضرورة الاقرار بالحوادث المترابطة بالدورة و التي كان تاريخ حدوثها بعد المصادقة على القوائم المالية، ما يضيف عليها نوعا من المصدقية و الموثوقية.

1- هدف هذا المعيار هو وصف:

- الحالات يجب على المنشأة ان تقوم بتعديلات على قوائمها المالية نتيجة للأحداث اللاحقة بعد تاريخ غلق الحسابات و اصدار القوائم المالية و
- المعلومات التي يجب على المنشأة الإفصاح عنها و المتعلقة بتاريخ المصادقة على القوائم المالية و إصدارها و كذلك عن الأحداث بعد تاريخ غلق الميزانية العامة.

2- النطاق

يجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة على الإفصاح عن الأحداث بعد تاريخ غلق الميزانية العامة.

3- تعريف

- تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:
الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة: هي تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العامة و تاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية. يمكن تحديد شكلين من هذه الأحداث:
✓ أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العامة (أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العامة موجبة للتعديل).
✓ أحداث لاحقة عن أمور نشأت بعد تاريخ الميزانية العامة (أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير موجبة للتعديل).

تختلف الإجراءات المتبعة في المصادقة على إصدار القوائم المالية بناء على الهيكلية الإدارية للمنشأة، المتطلبات القانونية، و الطرق التي اتبعت في إعداد و إتمام القوائم المالية.
في بعض الحالات تعتبر المنشأة مسؤولة عن تقديم قوائمها المالية للمساهمين لأغراض استعمالها، و ذلك بعد إصدار القوائم المالية. وفي هذه الحالة يكون تاريخ القوائم المالية المصادق عليها للإصدار هو تاريخ الإصدار الأساسي وليس تاريخ اعتمادها من قبل المساهمين.

مثال

أتمت إدارة منشأة إعداد مسودة القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بتاريخ 28 فبراير 2019. في 18 مارس 2019 قام مجلس إدارة المنشأة بالاطلاع على مسودة القوائم المالية و صادق على إصدارها. أعلنت المنشأة أرباحها و بعض معلومات مالية مختارة بتاريخ 19 مارس 2019. تم توفير القوائم المالية للمساهمين وغيرهم بتاريخ الأول من أبريل 2019. تم اعتماد القوائم المالية من قبل المساهمين بتاريخ 15 ماي 2019 و تم حفظ القوائم المالية بملفات للجهات القانونية المعنية بتاريخ 17 ماي 2019 .

❖ تعتبر القوائم المالية مصادق عليها للإصدار بتاريخ 18 مارس 2019 (بتاريخ مصادقة مجلس الإدارة).

❖ في بعض الحالات يطلب من إدارة المنشأة تقديم القوائم المالية لمجلس إشرافي (مكون فقط من أشخاص غير تنفيذيين) للمصادقة عليها، في هذه الحالة تعتبر مصادقة الإدارة على تقديم القوائم المالية للمجلس الإشرافي هو تاريخ المصادقة على الإصدار.

مثال

بتاريخ 18 مارس 2019 صادقت الإدارة على إصدار القوائم المالية للمجلس الإشرافي، المجلس الإشرافي مكون فقط من أعضاء غير الإدارة ويمكن أن يتضمن ممثلين عن الموظفين وعن مصالح آخرين من خارج المنشأة. صادق المجلس الإشرافي على القوائم المالية بتاريخ 26 مارس 2019 وبذلك أصبحت القوائم المالية متاحة للمساهمين وغيرهم بتاريخ 1 أبريل 2019 تم تقديم القوائم المالية للمساهمين في الاجتماع السنوي بتاريخ 15 ماي 2019 و من ثم حفظها في ملفات الجهة القانونية بتاريخ 18 ماي 2019.

تعتبر القوائم المالية مصادقة للإصدار بتاريخ 18 مارس 2019 وهو تاريخ مصادقة الإدارة على الإصدار للمجلس الإشرافي.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تتضمن جميع الأحداث حتى تاريخ المصادقة على القوائم المالية للإصدار، حتى لو حصلت هذه الأحداث بعد نشر إعلان الأرباح أو أية معلومات مالية أخرى مختارة.

4- الاعتراف والقياس

❖ الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة الموجبة للتعديل

يجب على المنشأة تعديل المبالغ المقررة في القوائم المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة الموجبة للتعديل. فيما يلي أمثلة على أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العامة توجب التعديل والتي تتطلب من المنشأة تعديل المبالغ المقررة في القوائم المالية أو إقرار بنود لم تكن مدرجة من قبل.

✓ قرار من المحكمة بعد تاريخ الميزانية العامة يصادق بأن المنشأة عليها التزام أو ديون بتاريخ الميزانية العامة مما يتطلب المنشأة تعديل المخصص المؤونة الموجود أصلاً أو إنشاء مخصص وذلك بدلا من الإفصاح عنها في القوائم كالتزامات محتملة فقط.

✓ استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية العامة تشير إلى تعرض مبلغ أحد الأصول للانخفاض أو أن المبلغ المعترف به كمخصص خسائر لانخفاض مبلغ الأصل يتطلب التعديل بتاريخ الميزانية العامة، فعلى سبيل المثال:
إفلاس أحد العملاء بعد تاريخ الميزانية العامة يؤكد وجود خسارة بتاريخ الميزانية العامة في الذمم المدينة و يتوجب على المؤسسة تعديل مبلغ الذمم المدينة.

✓ بيع بضائع بعد تاريخ الميزانية العامة ممكن أن يعطي دليلاً على صافي القيمة التحصيلية بتاريخ الميزانية العامة.

✓ تحديد- بعد تاريخ الميزانية - تكلفة شراء أصول أو العائد من بيع أصول قبل تاريخ الميزانية العامة.

✓ التحديد- بعد تاريخ الميزانية العامة - لمبلغ مشاركة الأرباح أو علاوات، إذا كان على المنشأة التزام قانوني أو التزام حقيقي حالي بتاريخ الميزانية العامة يجعل مثل تلك الدفعات كنتيجة لأحداث قبل هذا التاريخ (انظر المعيار رقم 19 منافع الموظفين).

✓ اكتشاف غش أو خطأ يظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير الموجبة للتعديل

يتوجب على المنشأة ألا تعدل مبالغ أقرت فيها القوائم المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير الموجبة للتعديل.

مثال على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير الموجبة للتعديل هي انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ المصادقة على القوائم المالية للإصدار. فلا يعود الانخفاض في القيمة السوقية عادة إلى ظروف الاستثمار بتاريخ الميزانية العامة بل يعكس ظروفًا نشأت في الفترة التالية، و لذلك لا تقوم المنشأة بتعديل مبلغ الاستثمارات المقر في القوائم المالية، وبشكل مشابه لا تقوم المنشأة بتحديث مبالغ الاستثمارات المفصّل عنها بتاريخ الميزانية العامة مع أن المنشأة قد تحتاج إلى إعطاء إفصاح إضافي.

❖ الأرباح الموزعة

إذا كانت الأرباح الموزعة لحاملي أدوات الملكية (كما هو معرف في المعيار رقم 32، الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) مقترحة أو معلن عنها بعد تاريخ الميزانية العامة، وعلى المنشأة ألا تعتبر هذه الأرباح الموزعة كمطلوبات في تاريخ الميزانية العامة.

المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" يتطلب من المنشأة الإفصاح عن مبلغ الأرباح الموزعة التي اقترحت أو أعلن عنها بعد تاريخ الميزانية العامة ولكن قبل المصادقة على إصدار القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي الأول يسمح للمنشأة بعملية الإفصاح هذه إما في صلب الميزانية العامة كبند مستقل في حقوق الملكية، أو في إيضاحات القوائم المالية.

❖ الاستمرارية

على المنشأة ألا تجهز بياناتها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية في حالة قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية العامة، أنها تنوي تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات التجارية، أو ليس لها بديل واقعي إلا أن تفعل هذا. التدهور في نتائج الأعمال والمركز المالي بعد تاريخ الميزانية العامة يمكن أن يشير للحاجة إلى اعتبار فيما إذا كانت الاستمرارية مناسبة، إذا كانت الاستمرارية ليست مناسبة سيكون الأثر كبيراً، حيث يتطلب هذا المعيار تغيير جوهري في الأساس المحاسبي وليس تعديل للمبالغ المقررة حسب المبادئ والموجودات المحاسبية. المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" يتطلب بعض الإفصاحات إذا:

- لم تكن القوائم المالية معدة على أساس الاستمرارية، أو
- إذا كانت الإدارة مدركة أو لديها شك يتعلق بأحداث أو حالات يمكن أن تسبب ريب على قدرة المنشأة على الاستمرار، الأحداث أو الحالات التي تتطلب إفصاح ممكن أن تظهر بعد تاريخ الميزانية العامة.

5- الإفصاح

❖ تاريخ المصادقة للإصدار

على المنشأة الإفصاح عن تاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية ومن أعطى صلاحية المصادقة. إذا كان مالكي المنشأة أو غيرهم لديهم القدرة على تعديل القوائم المالية بعد إصدارها وعلى المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة. من الضروري للمستخدمين معرفة متى تم المصادقة على إصدار القوائم المالية لأن القوائم المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ.

❖ تحديث الإفصاح عن الظروف في تاريخ الميزانية العامة

في حال استلام المنشأة بعد تاريخ الميزانية معلومات عن ظروف وجدت أصلاً في تاريخ الميزانية العامة، على المنشأة تحديث الإفصاح المتعلق بهذه الظروف في ضوء المعلومات الحديثة.

في بعض الحالات تحتاج المنشأة إلى تحديث الإفصاح في بياناتها المالية ليعكس المعلومات المستلمة بعد تاريخ الميزانية العامة، حتى وإن لم يكن لهذه المعلومات تأثير على المبالغ التي أقرتها المنشأة في بياناتها المالية.

مثال على ذلك، الحاجة لتحديث الإفصاح هو عندما يتوفر الدليل بعد تاريخ الميزانية العامة عن التزام محتمل والموجود أصلاً بتاريخ الميزانية العامة، بالإضافة لاعتبار فيما إذا كان من الممكن الاعتراف بمخصص كما ينص المعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجودات المحتملة"، وعلى المنشأة تحديث الإفصاح عن المطلوبات المحتملة في ضوء ذلك الدليل.

❖ الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير الموجبة للتعديل

عندما تكون الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير موجبة للتعديل ولكنها ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم القوائم المالية لأخذ القرارات وعمل التقييمات المناسبة، على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة هامة من الأحداث غير الموجبة للتعديل:

طبيعة الحدث، وتقدير لأثرها المالي أو بيان بعدم إمكانية عمل مثل هذا التقدير.

فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة غير الموجبة للتعديل والتي قد تكون ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم القوائم المالية على عمل التقييمات وأخذ القرارات المناسبة:

✓ عملية اندماج أعمال رئيسية لاحقة لتاريخ الميزانية العامة (المعيار الثاني والعشرون، اندماج الأعمال يحتاج إفصاح محدد في مثل هذه الحالات) أو التخلص من شركة تابعة رئيسية.

✓ الإعلان عن خطة لإيقاف عملية التخلص من أصل أو تسديد التزامات متعلقة بعملية متوقفة أو الدخول في اتفاقيات ملزمة لبيع مثل هذه الموجودات أو تسديد هذه المطلوبات (أنظر المعيار الخامس و الثلاثون "العمليات المتوقفة").

✓ عملية شراء أو بيع رئيسية للأصول أو مصادرة لأصول رئيسية من قبل الحكومة.

✓ دمار مصنع إنتاج رئيسي نتيجة حريق بعد تاريخ الميزانية العامة.

✓ الإعلان أو بدء التنفيذ لخطة إعادة هيكلية (أنظر المعيار السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجودات المحتملة").

✓ حدوث أو احتمال حدوث حركات على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية العامة، المعيار الثالث و الثلاثون "ربحية السهم" يشجع المنشأة للإفصاح عن وصف لمثل هذه الصفقات غير تلك المتعلقة بقضايا الرسملة وتجزئة الأسهم.

✓ التغييرات الكبيرة وغير العادية في أسعار الموجودات أو في أسعار صرف العملات الأجنبية بعد تاريخ الميزانية العامة.

✓ التغيير في النسب الضريبية أو قوانين الضريبة المعلنة والمسنة بعد تاريخ الميزانية العامة، والتي لها تأثير واضح على الموجودات والمطلوبات الضريبية الحالية والمؤجلة (أنظر المعيار الثاني عشر "ضريبة الدخل").

✓ الدخول بالتزامات أو مطلوبات محتملة هامة، مثل إصدار ضمانات رئيسية، والبدء بمقاضاة نتيجة أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العامة.

6- تاريخ بدأ التطبيق

يبدأ تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ من أو بعد جانفي 2000، في عام 1998 حل المعيار السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجودات المحتملة" محل أجزاء من المعيار المحاسبي الدولي العاشر "الأموال الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة" والتي عالجت موضوع الأمور الطارئة للتعامل مع الأحداث. هذا المعيار يحل محل ما تبقى من المعيار العاشر.